

" البدون " ...المنظور التنموي أساس الحل

تتفاعل قضية " البدون " نيابياً بالمناقشات البرلمانية حولها بحثاً عن حلول لها ، وحكومياً بالقرار الذي أتخذ مؤخراً بحل اللجنة التي كانت تتولى دراسة أوضاعهم واستبدالها بلجنة حكومية جديدة " والزمن " في محاولة منها لوضع معطيات وحقائق ومعلومات أمام صانع القرار خصصت محور هذا العدد لقضية " البدون " ، حيث تنشر ثلاث دراسات حول هذه القضية ، تتضمن تقريراً مفصلاً أعدته إحدى المنظمات الدولية لمراقبة أوضاع حقوق الإنسان ، ودراسة مسحية لوضع عديمي الجنسية في العالم ، ووجهة نظر قانونية حول قضية " البدون " ، آملة أن تكون هذه الدراسات الثلاث مفيدة لصانع القرار وهو يتجه نحو محاولة معالجة هذه القضية الشائكة .

و " الزمن " إذ تنشر هذه الدراسات فإنها معنية بأن تعرض رأيها ووجهة نظرها في هذه القضية التي لا نراها بإعتبارها تمثل أحد جوانب قضية " التركيبة السكانية " فحسب ، ولا نظن أنها يمكن أن تعالج بالنظر إليها بإعتبارها مجرد قضية أمنية ، أو بالتعاطي معها من زاوية كونها تنطوي على معاناة إنسانية ، فهذه الجوانب السكانية أو الأمنية أو الإنسانية تتشابك في هذه القضية ، ولكنها لا تمثل جذر المشكلة وليست هي لب الحل الناجح لها .

فقضية " البدون " تمثل في تقديرنا أحد دوامل ورم دولة الاقتصاد الريعي ، فلقد كانت الكويت بلداً مفتوحة أمام المهاجرين إليها ، عندما كانت في فترة ما قبل النفط مجتمعاً منتجاً وميناءً نشطاً ، وكان المهاجرون الجدد يندمجون في العملية الإنتاجية بحارة وغاصه وحرفين ورعاة وتجاراً متكسبين ولم يكن أحد لينظر إلى هؤلاء المهاجرين باعتبارهم يطمحون إلى نيل مكاسب وحقوق بدون جهد يقابلها وعمل يُبذل في سبيل الحصول عليها وأنذاك لم تكن هناك مشكلة " بدون " ولكن ظهور الدولة الريعية بعد تحوُّل الكويت إلى دولة مصدرة للنفط ، وضمور فاختفاء القطاعات والأنشطة الإنتاجية في الاقتصاد الكويتي والاعتماد المتزايد على مورد وحيد هو إيرادات بيت النفط الخام ونمو الأنشطة الطفيلية وعدم ارتباط الدخل بالإنتاج ، وطغيان النزعات الاستهلاكية وبروز الموقف السلبي تجاه

العمل ، وحصول المواطنين على الرعاية الوظيفية والسكنية وغيرها ، جعل الهجرات الجديدة تمثل سعيًا وراء الحصول على نصيب من المكاسب والمنافع والإمكانيات التي ينالها المواطنون ، فكان من الطبيعي أن يتخذ المجتمع الكويتي موقفاً حذراً تجاه المهاجرين الجدد وبخاصة تجاه من يدعون حقهم في المواطنة ، أيا كان مدى صحة ادعاءاتهم !

ومن ثمَّ فنحن نرى أن الحل الجذري لقضية " البدون " لا يمكن أن يتحقق إلا في ظل مجتمع العمل والإنتاجية ، وعندما تكون الحقوق مقابل الواجبات ، وعندما لا تكون المواطنة سبيلاً للتكسب السهل ووسيلة للحصول على إمتيازات دونما مسؤولية يتم تحملها وجهد يجب بذله ، حينذاك سيكون الإنسان مقوماً بقدرته على العطاء سواء أكان مواطناً أم مهاجراً وحينئذ لن يكون هناك داعٍ لإدعاء المواطنة وسيلة للمنافع والامتيازات ، ولن يكون هناك معنى لتجاهل وضع عشرات ألوف المقيمين في البلاد الذين يمكن دمجهم بقوة العمل المحلية ، بدلاً من جلب عمالة مهاجرة جديدة .

نعم ، إن المنظور التنموي هو الأساس لمعالجة قضية " البدون " كما هو الأساس لمعالجة مختلف المشاكل والقضايا والتحديات التي يواجهها مجتمعنا ، هذا ما نعتقدوه وهذا ما نكرر تأكيده ، ونحن واثقون بأن المستقبل سيؤكد صحة ما نقول .